

TIME RECEIVED September 10, 2014 3:36:04 PM GMT+0	REMOTE CSID 41 22 7384415	DURATION 140	PAGES 7	STATUS Received
10/09/2014 11:19	41-22-7384415	MISSION EGYPT		PAGE 01/07

*Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt
to the United Nations Office
of International Organisations
in Geneva*



البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية
في جنيف

URGENT & CONFIDENTIAL

CHAN. 2014. 265

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations and Other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch), and with reference to the Joint Communication sent by the Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and of association and the Special Rapporteur on the situation of human rights defenders dated August 29th 2014 concerning the compulsory registration of all civil society organizations with the Ministry of Social Solidarity in accordance with the allegedly restrictive provisions of the 84/2002 NGOs Law (AL EGY 11/2014), has the honor to attach herewith the information provided by the Government of the Arab Republic of Egypt addressing the allegations included in the aforementioned communication, and looks forward that the enclosed information be brought to the attention of the mandate holders who presented the foresaid joint communication, and be duly reflected in the relevant communications report to be submitted to the Human Rights Council:

- The most recent press release issued by the Ministry of Social Solidarity of the Arab Republic of Egypt on the 20th of August concerning the NGOs law.
- The press release issued by Ministry of Social Solidarity of the Arab Republic of Egypt on the 2nd of September declaring the extension of the period provided for the rectification of the legal status of the entities exercising NGOs activities without registration until November 10th 2014.

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations and Other International Organizations in Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch), the assurances of its highest consideration.

Geneva, 9 September 2014

Office of the High Commissioner for Human Rights (Special Procedures Branch)
Fax: +41-22 917 9008



PERMANENT MISSION OF THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT
TO THE UNITED NATIONS & OTHER INTERNATIONAL ORGANIZATIONS
49 AVENUE BLANC, 1202 - GENEVE
TEL: +41-22-731.6530 FAX: +41-22-738.4415
mission.egypt@ties.itu.int

Ministry of Social Solidarity

Statement Regarding the NGOs Law

Stemming from our belief in the importance of keeping an open and effective communication channel with our partners in development, and particularly during the process of preparing a new NGOs law, the Ministry of Social Solidarity would like to clarify the following:

- Since the 25th of January 2011 revolution, 3 drafts were prepared in an attempt to modify NGOs law No. 84 for year 2002. The new law HAS NOT been issued yet.
- In light of having 3 different drafts prepared in years 2012, 2013 and Feb. 2014, and due to disagreements between the various groups who participated in the preparation of these drafts, and the importance of this law to the Egyptian society at large, the Minister of Social Solidarity requested from the General Federation of NGOs to conduct a societal dialogue and consultation sessions on the 3 drafts hoping that the participants and stakeholders would come to agreement on the key features of the final draft.
- The General Federation of NGOs, which is an elected body, started societal dialogue sessions by inviting NGOs, from all governorates, representing different thematic and development activities, including human rights NGOs. The following sessions were conducted:
 - On 26th June in Cairo, 138 NGOs participated representing Greater Cairo governorates, and Fayoum.
 - On 11th & 12th July in Ismailia, 59 NGOs participated representing Ismailia and Suez Canal governorates
 - On 18th & 19th July in Alexandria, 91 NGOs participated representing Lower Egypt governorates.
- Furthermore, a workshop will be held for Upper Egypt NGOs on August 25th, Sohag governorate, as well as another workshop with the National Council for Human Rights. Eventually, the General Federation of NGOs will hold a final consultation session with NGOs to prepare a draft of the Law in light of the recommendations and deliberations of the consultative process.
- **The Ministry emphasizes the following:**
 - Its commitment to come up with a final draft that is in line with the 2014 Constitution, in which Article 75 states that the declaration of an NGO is by notification and for an NGO to be dissolved, a court sentence is needed.
 - Its commitment that the final draft would respond to the needs of the Egyptian people and fulfill their aspirations, as well as ensure their cohesion.
 - Its adherence to the international treaties endorsed by the Egyptian Government.
 - The Ministry is also keen that this important law is issued and approved by the upcoming elected parliament which represents the whole Nation.
 - Until the issuance of this new law, Law No. 84 for year 2002 is still in force covering NGOs and the entities operating in the civil sphere.

- ٢ -

- وتؤكد الوزارة علي الآتي :
- التزامها أن تخرج المسودة النهائية متوافقة مع دستور ٢٠١٤ الذي يتضمن في المادة ٧٥ نصاً لإشهار الجمعيات بالإختار ولا يجوز الحل إلا بحكم محكمة .
- التزامها أن تخرج المسودة محققة لطموحات المجتمع المدني لتطلق طاقاته التنموية وتحقق احتياجات المجتمع المصري الملحة وتحفظ تماسكه .
- الالتزام الكامل بالعوائيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها الحكومة المصرية .
- تحرص الوزارة علي أن يصدر هذا القانون لهام لكل أطراف الشعب المصري من مجلس النواب القادم والذي يمثل الأمة .
- حتي يصدر هذا القانون فإن الوزارة تطبق قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ علي كل الجمعيات والكيانات العاملة في المجال الأهلي .
- الوزارة حريصة علي تشجيع المنظمات غير الحكومية الأجنبية ذات المصادقية والخبرة علي العمل في مصر لدعم التنمية المجتمعية في ظل القوانين المنظمة لعملها ويعمل في مصر ٨٩ منظمة أجنبية مصرح لها من الدولة .
- الوزارة حريصة علي تشجيع الجمعيات الأهلية المصرية - التي قارب عددها الأربعين ألفاً - علي تحقيق وتلقي الموارد المالية المحلية والأجنبية وفقاً للقانون ويشقافية تامة وقد وافقت الوزارة علي الآتي :
- ٢٠١١ منحة أجنبية لعدد ٥٦٠ جمعية أهلية مصرية من ٦٣٩ جهة مانحة قيمتها ٢ مليار و ١٧٥ مليون جنيه منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ ، يتضمن ذلك البيان ٦٨٨ منحة لـ ٢٩٦ جمعية من ٢٦٦ جهة مانحة بقيمة ٧١٠ مليون جنيه بعد ٢٠١٣/٦/٣٠ واختصرت الوزارة فترة الموافقة إلي أسبوع .
- تناشد الوزارة المجتمع المدني المصري وخاصة جمعيات حقوق الإنسان تحري البقة وعدم إطلاق أحكام مسبقة واحترام العملية التشاورية الديمقراطية لإصدار قانون حديث متوازن يدعم التنمية .



جمهورية مصر العربية
وزارة التضامن الاجتماعي
الوزير

بيان من وزارة التضامن الاجتماعي حول قانون الجمعيات الأهلية

في إطار ما يتم تناوله من مشاورات وتعليقات حول مشروع قانون الجمعيات الأهلية ، وحرصاً من الوزارة على توضيح الحقائق بشأنه ، نعرض بما يلي :

- منذ ثورة يناير ٢٠١١ تم إعداد ثلاثة مسودات قوانين لتطوير قانون الجمعيات رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وتم إصدار القانون الجديد .
 - في ظل وجود ثلاث مسودات أعلنت في الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ ووجود خلافات بين المجموعات التي شاركت في إعداد هذه المسودات الثلاث ونظراً لأهمية هذا القانون للمجتمع ككل فقد طلبت وزيرة التضامن الاجتماعي من الاتحاد العام للجمعيات عقد جلسات للحوار المجتمعي والتشاور حول المسودات الثلاثة للخروج بمسودة عليها أقصى إرجات التوافق .
 - بدأت جلسات الحوار المجتمعي بدعوة من الاتحاد العام للجمعيات الأهلية وهو كيان أهلي منتخب لتغطية كل المحافظات وكل أنواع الجمعيات على اختلاف أطيافها بما فيها جمعيات حقوق الإنسان وكانت كالتالي :
- ٦ / ٢٦ في القاهرة لمحافظات القاهرة الكبرى والفيوم وشارك فيها ١٣٨ جمعية .
 - ٧ / ١٢ - ١١ في الإسماعيلية لمحافظات القناة وشارك فيها ٥٩ جمعية .
 - ٧ / ١٩ - ١٨ في الإسكندرية لمحافظات وجه بحري وشارك فيها ٩١ جمعية .
- وسيتم عقد ورشة عمل لجمعيات الصعيد في سوهاج ورشة عمل مع المجلس القومي لحقوق الإنسان ثم ورشة عمل نهائية للخروج بمسودة توافقية .

07/05 2014 19:01 FAX 1996

MINISTER'S OFFICE

EL RAWZ

0008/008

٢- أما السبب الثاني فيتمثل في الوفاء بتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان بشأن الاستعراض الدوري الشامل لأوضاع حقوق الإنسان في مصر UPR لعام ٢٠١٠ ، والتي شملت " مواصلة الجهود لإصلاح القانون ٨٤ / ٢٠٠٢ على المدى القصير من أجل وضع إجراء بسيط وسريع لا يقض لتقليل السلطة الإدارية عند إنشاء المنظمات غير الحكومية " مواصلة موازنة تشريعها مع معاهدات حقوق الإنسان الدولية وبأخذ خصائص مجتمعها ومطالب التحديث في الاعتبار " وضمان ممارسة حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي بفعالية، وضمان الحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسات، تمثيلاً مع الالتزامات المنصوص عليها في العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية " و "مراجعة الإجراءات المنظمة لتسجيل منظمات المجتمع المدني ضماناً لتنفيذ إجراءات شفافة غير تمييزية سريعة وميسرة تتفق ومعايير حقوق الإنسان الدولية".

٣- الدور الفاعل والمتصاعد لمنظمات المجتمع المدني خاصة بعد ثورتين شهدتهما مصر وكان له دوراً فاعلاً فيهما وحرص الحكومة على تعزيز هذا الدور باعتباره مطلباً لهذه المنظمات.

ثالثاً: الإجراءات التي تم اتخاذها بالفعل

- ١- عملت الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٠ على صياغة عدد من المسودات المتوالية لقانون العمل الأهلي، ولم تتجاوز تحركات الحكومة المصرية الحالية خلال الأشهر الماضية مرحلة مناقشة مسودات القوانين المقترحة في ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بين مختلف الجهات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة ، وذلك من أجل طرحها للحوار المجتمعي لضمان أكبر قدر من التوافق حول المواد التي قد يتضمنها قانون العمل الأهلي الجديد .
- ٢- تقوم الحكومة المصرية حالياً بدراسة ومقارنة القوانين المنظمة للعمل الأهلي في عدد من الدول الأجنبية من أجل الاستفادة من تلك القوانين قدر الإمكان عند صياغة قانون جديد ينظم العمل الأهلي ، أخذاً في الاعتبار أهمية أن تراعى مواد القانون الجديد جميع الالتزامات الدولية لمصر ذات الصلة وذلك مع عدم المساس مع ثوابت الأمن القومي للبلاد .
- ٣- من المنتظر صدور قانون العمل الأهلي الجديد بعد تشكيل مجلس النواب الجديد حيث أنه يشكل أحد القوانين المكتملة للدستور والتي من المفضل إصدارها عن السلطة التشريعية .
- ٤- أنه بالرغم من الانتقادات المتوالية للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ المعمول به حالياً ، إلا أنه تم تسجيل ٩٠ منظمة أجنبية غير حكومية وفقاً لأحكامه ، ذلك بجانب المنظمات الأجنبية غير الحكومية التي تعمل في مصر استناداً إلى اتفاقيات ثنائية أبرمتها مع جمهورية مصر العربية .
- ٥- وافقت الحكومة المصرية مؤخراً على السماح لعدد من المنظمات الأجنبية غير الحكومية بالعمل في مجال مساعدة اللاجئين السوريين .
- ٦- بدأ السيد السفير مساعد وزير الخارجية للشئون متعددة الأطراف والأمن الدولي مؤخراً عقد سلسلة من الاجتماعات الدورية مع ممثلي المنظمات الأجنبية غير الحكومية المسجلة في مصر وفقاً للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ، وذلك من أجل تأكيد على حرصنا على التعاون بشكل فعال مع الجهات التي تحترم القوانين المصرية .
- مرفق البيان الصادر من وزارة التضامن الاجتماعي للرد على ما تداولته وسائل الإعلام من معلومات مغلوطة حول صياغة قانون جديد للعمل الأهلي باللغتين العربية والإنجليزية (سبق موافاة بعثتنا في الخارج به رفق رسالة سيتا الملون رقم ١٩ بتاريخ ٢١/٨/٢٠١٤) .
- مرفق كذلك البيان الذي أصدرته وزارة التضامن الاجتماعي يوم أمس الأول من سبتمبر الجاري بشأن من المهلة المتاحة للكيانات التي تمارس أنشطة الجمعيات الأهلية بشكل غير رسمي إلى توفيق أوضاعها وفقاً لأحكام قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وللاحته التنفيذية حتى يوم ١٠ نوفمبر ٢٠١٤ .

It is important to note that:

- At present, eighty nine (89) foreign organizations are permitted to operate in Egypt. In this, the Ministry continues to encourage credible and experienced foreign organizations, operating under the laws that regulate its work and which have a track record of working in Egypt, to continue to support its development efforts.
- The Ministry is also keen to encourage all registered Egyptian NGOs (almost 40,000) to mobilize local and foreign financial resources in accordance with the law and with full transparency. In this, the Ministry highlights the following:
 - Since 25 January 2011, and to date, 560 NGOs received 2011 grants from 639 donors for the total sum of LE 2,175,000,000 (Two Billion One Hundred and Seventy Five Million Egyptian Pounds) approximately.
 - After 30 June 2013, 296 NGOs of the 560 received 668 grants from 266 donors for the total sum of LE 710,000,000 (Seven Hundred and Ten Million Egyptian Pounds) approximately. The Ministry has expedited the grant approval period and cut it down to weeks.

The Ministry calls upon the civil society and especially the Human Rights NGOs, to be accurate and not to prejudge, as well as respect the current consultative and democratic process that is taking place in order to issue a new modern and balanced law that supports development efforts, in Egypt.

12/8/2014



جمهورية مصر العربية
وزارة التضامن الاجتماعي

بالإشارة إلى الاعلان المنشور بجريدة الاهرام في ١٨ يوليو ٢٠١٤ وجريده اخبار اليوم في ١٩ يوليو ٢٠١٤ و الذي يدعو الكيانات المختلفة التي تمارس الأنشطة وعمل الجمعيات الأهلية بشكل غير رسمي الي توفيق اوضاعها و التسجيل بجمعيات أهلية لدى الوزارة تطبيقا لقانون الجمعيات ٨٤ لعام ٢٠٠٢ و الذي اشهار الي مهلة ٤٥ يوم تنتهي في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٤ (لخذا في الاعتبار الاجازات و العطلات الرسمية) فقد تلقت الوزارة عدة مطالبات لمد المهلة بما يسمح للكيانات العاملة في أنشطة الجمعيات الأهلية باستكمال أوراقها و تحديد و فصل الأنشطة التي تنفذها كمنشآت تجاري عن تلك الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية. و من هذه الجهات المجلس القومي لحقوق الانسان و الاتحاد العام للجمعيات الأهلية و بعض منظمات المجتمع المدني ، قررت وزارة التضامن الاجتماعي استجابة لهذه المطالبات و حرصا منها علي قيام الكيانات المختلفة بتوفيق اوضاعها والعمل في اطار من الشفافية وفقا للقانون مد المهلة ٣٠ يوم عمل اخري تبدأ ٢٨ سبتمبر وتنتهي في ١٠ نوفمبر ٢٠١٤. و جاري تلقي طلبات توفيق الاوضاع وفقا للقانون والاستجابة لكل الاستفسارات من قبل الإدارة المركزية للجمعيات في مقر الوزارة و على البريد

الإلكتروني ngos@moss.gov.eg